# دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والارهاب

م.م. نسرين حمزة السلطاني

كلية التربية الاساسية/ جامعة بابل

# The Role of Education in Enforcing the Mentality of the Youth Against Terrorism and Extremism

Asst. Lect. Nisreen Hamzah Al-Sultani

College of Basic Education/ Dept. of General Science

nisreenhamza407@yahoo.com

**Abstract**

Terrorism becomes an international phenomenon. It does not relate to a certain region or culture or society or certain religious group. Terrorism is related to social, political factors resulted by the rapid progress. The early years of the twenty first century have witnessed growth of terrorism in Iraq. Many specialists think that this date represents a turning point in the history of terrorism. Actually, terrorism is not limited to western countries but it strikes all Arab counties especially Iraq.

**ملخص البحث**

الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو مجتمع أو جماعات دينية أو عرقية معينة وفي اعتقادي أن ظاهرة الإرهاب ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتقنية أفرزتها التطورات السريعة والمتلاحقة في العصر الحديث فقد شهدت السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين الميلادية تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية المتزايدة في قطرنا العزيز، ويرى الكثير من الكتاب والمفكرين والسياسيين أن التاريخ السابق يمثل علامة فارقة في تاريخ الإرهاب والأفكار المتطرفة وتحولاً بارزاً في طبيعة وأنماط التخطيط للأعمال الإرهابية وطرق ارتكابها، والحقيقة أن الإرهاب لم يقتصر على الدول الغربية فقط وإنما هبت رياحه على جميع الدول العربية ومنها بالاخص العراق.

كل تلك التفجيرات تعكس فكراً متطرفاً لدى مجموعة من الشباب الذين يحملون فتاوى مستوردة من رموز فكرية خارجة عن تعاليم الدين الإسلامي التي تدعو إلى التسامح وقبول الآخر.

اذ أن الهاجس الأمني لم يعد مسؤولية رجال الأمن وحدهم وإنما أصبح الأمن قضية يجب أن تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية وتمثل المدرسة الوسط الاجتماعي الثاني بعد الأسرة التي يتشرب فيها الناشئة القيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع وإذا ما فشلت المدرسة في تشريب الناشئة تلك القيم فإن المجتمع يفقد خط الدفاع الثاني ضد الجريمة.

لذا فإن استعراض الدور الأمني للمؤسسات التعليمية في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف أصبح أمراً ضروريا في الوقت الحاضر لما تمثله المدرسة من ثقل حيوي في بناء وثقافة المجتمع وبما يمثله ذلك الثقل من أهمية في البعد الأمني.

والبحث الحالي هو محاولة لاستعراض دور المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف بأشكاله الحديثة التي أصبحت تهدد كل أفراد المجتمع على اختلاف أماكنهم ومسؤولياتهم.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الاجابة عن السؤالين الآتيين:-

ما مفهوم العنف والإرهاب والتطرف؟

ما دور المدرسة الوقائي في مواجهة ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف؟

**الفصل الاول**

**العنف والتطرف والارهاب وجودة التعليم**

إنّ محاربة العنف والتّطرّف والإرهاب لا يكون إلاّ بجودة التّعليم، وعدالة التّعليم، ومواكبة كلّ تطوّر في العملية التربوية بعد أن دخل العالم في طور القرية الكونية الواحدة مع ثورة الإتصالات والمعلومات، وإن لم يكن بناتنا وأبناؤنا محصّنين بالعلم والمعرفة وبالثقة والعدالة فسيكونون حكماً هدفاً سهلاً للعنف والتّطرّف و الشّبكة المدرسية آلية تحفيزية مستدامة لتحقيق العدالة التربوية لكلّ طلابنا في التّعليم الرسمي والخاص، والحرص على التّجديد والتّطوير التربوي، وإنّنا في كلّ عام نعتقد بأنّنا تقدّمنا خطوات إلى الأمام لنجد أنفسنا في العام الذي يليه بأنّنا لا نزال في بداية الطريق، وإنّ مسؤولية التّحفيز والتّجديد والتّطوير هي مسؤولية مشتركة من المجتمع بكلّ مكوّناته الإقتصادية والأهلية والحكومية، لأنّ هذه العملية تطال كلّ أسرة وكلّ فرد في هذا المجتمع، وإنّ هناك مفهوم شائع وخاطئ وهو تحميل العاملين في التّربية كلّ المسؤولية عن تقدّم العملية التربوية أو تراجعها، في حين أنّ الحقيقة هي أنّ المسؤولية جامعة وشاملة لكلّ مكونات مجتمعنا الوطني الأهلي والحكومي والخاص، وإنّها عملية متكاملة تبدأ بالأسرة وتنتهي بسوق العمل.

"ان القيادة التربويّة هي سرّ نجاح المؤسّسات التربويّة، وهي طريق إعداد الشباب لسلوك نهج الريادة والانطلاق في الحياة. وإنّ التطوير التربوي والتجديد في المنظومة التربويّة، والتعمّق في مكوّناتها، وتبادل الأفكار والخبرات العالمية لعلاج نقاط الضعف في هذه المنظومة التربوية، إنّما هي أمور أصبحت ملحّة، لأنّ المدرسة الرسمية في حاجة الى الكثير من الجهد والعمل كي ننجح بالنهوض بها.

**أولاً:- مفهوم التطرف**

**1- التطرف في اللغة والاصطلاح:**

التطرف في اللغة: هو الوقوف في الطرف، هو عكس التوسط والاعتدال ومن تم فقد يقصد به التسيب أو المغالاة، وإن شاع استخدامه في المغالاة والإفراط فقط، والتطرف كذلك يعني الغلو وهو ارتفاع الشيء ومجاوزة الحد فيه، اي غلا في الدين غلوا من باب تعد أي تعصب وتشدد حتى جاوز الحد. فالتطرف هو الميل عن المقصد الذي هو الطريق الميسر للسلوك فيه، والمتطرف هو الذي يميل إلى أحد الطرفين[1].

التطرف في الاصطلاح: يرتبط بأفكار بعيدة عن ما هو متعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون أن ترتبط تلك المعتقدات بسلوكيات مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة. ويرى البعض أن التطرف يحمل في جوهره حركة في اتجاه القاعدة الاجتماعية أو القانونية أو الأخلاقية، يتجاوز مداها (أي الحركة) الحدود التي وصلت إليها القاعدة وارتضاها المجتمع.

وعلى هذا الأساس فإن التطرف هو مجموعة من المعتقدات والأفكار التي تتجاوز المتفق عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا فالتطرف هو دائما يكون مرتبطا بما هو فكري بالأساس.

**2- خصائص التطرف:**

تتعدد خصائص التطرف لتشمل كل تصرف يخرج عن حد الاعتدال وذلك في كافة صور السلوك ومنها:

تعصب المتطرفين لرأي بحيث لا يتم السماح للآخرين بمجرد إبداء الرأي، أي الإيمان الراسخ بأنهم على صواب والآخرين في ضلال عن الحقيقة، لأنهم وحدهم على حق والآخرون في متاهات وضلالات[2].

- النظرة التشاؤمية والتقليل من أعمال الآخرين والاستهتار بها.
- الاندفاع وعدم ضبط النفس.
- الخروج عن القصد الحسن والتسيير المعتدل[3].

**ثانيا: الفرق بين الإرهاب والتطرف**

إن التفريق بين الإرهاب والتطرف هو مسألة جد شائكة، وذلك لشيوع التطرف والإرهاب كوجهين لعملة واحدة، ومع ذلك فتفرقة ضرورية، ويمكن رسم أوجه الاختلاف بينهما من خلال النقاط التالية:

التطرف يرتبط بالفكر والإرهاب يرتبط بالفعل كيف ذلك؟

إن التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب، فالتطرف دائما في دائرة الفكر أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب[6].

التطرف لا يعاقب عليه القانون ولا يعتبر جريمة بينما الإرهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون، فالتطرف هو حركة اتجاه القاعدة الاجتماعية والقانونية ومن تم يصعب تجريمه، فتطرف الفكر لا يعاقب عليه القانون باعتبار هذا الأخير لا يعاقب على النوايا والأفكار، في حين أن السلوك الإرهابي المجرم هو حركة عكس القاعدة القانونية ومن تم يتم تجريمه.

– يختلف التطرف عن الإرهاب أيضا من خلال طرق معالجته فالتطرف في الفكر، تكون وسيلة علاجه هي الفكر والحوار أما إذا تحول التطرف إلى تصادم فهو يخرج عن حدود الفكر إلى نطاق الجريمة مما يستلزم تغيير مدخل المعاملة وأسلوبها[7].

**الارهاب: (Terrorism)**

لغويا فان الارهاب من الرهبة أي الخوف او بمعنى التخويف واشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع والهدف منه خلق عدم استقرار لتحقيق غايات واهداف معينة والارهاب هو العنف المخيف المرعب الذي يستخدم ضد الانسان وضد حقوقه الاساسية في الحياة، والنظريات الدكتاتورية التي تعني اضطهاد البشر واساءة استخدام السلطة وممارسة العنف ومنها ما أقترن بالارهاب مثل الفاشية التي نشأت في ايطاليا وارتبطت باسم (موسوليني) والنازية في المانيا كحركة عنصرية ارتبطت باسم (هتلر) وحيث لاتزال هده الجماعات تمارس اعمال ارهابية في اوربا وتثير الخوف والفزع وتهدد الامن العام من خلال الاعمال الاجرامية كالتفجيرات والقتل والسرقة والتهديد لتنفيذ اهداف عنصرية[4].

لقد انتشرت بعض الافكار العنصرية في العديد من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية وانتقلت ايضا الى الاحزاب والحركات القومية العربية والى قسم من الاشخاص العرب اللذين طرحوا فكرة علوية الاصل او العنصر العربي على جميع الاصول والاجناس الاخرى، بل ان هذه الفكرة دفعت بالكثير من الحكام العرب في الانظمة الدكتاتورية الى نشرها تحت طائلة الترغيب والترهيب وباستعمال القوة والحروب والتمجيد بانتصارات وهمية زائفة من الماضي ومحاولة تفسيرها بما يخدم الفكرة المذكورة وبالتالي ممارسة ارهاب الدولة ضد المواطنين واضطهاد القوميات الاخرى خلافا لمواثيق والاعراف الدوليةولقيم السماء والانسانية كما هو الحال في العراق منذ سنة 1968 الذي واجه الكثير من الظلم والاضطهاد وارهاب الدولة كما وجدناها موثقة في العديد من النشرات والتقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية والمتمثلة بانتهاكات فظيعة لحقوق الانسان العراقي واخص منها الوثيقة الصادرة عام 1999 تحت عنوان ((العراق ضحايا القمع المنظم)). وهنا لابد من القول ان مفهوم الارهاب نسبي متطور يختلف من مكان لاخر ومن شخص لغيره ومن عقيدة او فكرة لغيرها وحسب المتغيرات الظرفية والمكانية على الرغم من وجود قواسم مشتركة ولهذا فمن الصعب جدا ان نعتقد بوجود مفهوم محدد للارهاب او للجريمة السياسية يقبل به الجميع او ينال الرضا التام، وهو اما محلي (داخلي) او دولي كما حصل في افريقيا من خلال تفجير السفارتين الامريكيتين التي راح ضحيتها المئات من الابرياء وفي الجزائر وافغانستان والسودان والعراق وتركيا وكوسوفو والشيشان وروسيا وايا كان الارهاب فهو جريمة متعمدة وخطيرة لان فاعلها مجرم عادل لا يتمتع باي حصانة وان جرائم الارهاب والتطهير العرقي التي ترتكب من قبل الدولة او الجماعات والافراد هي من الجرائم الارهابية

لانها تثير الخوف والفزع والرعب في النفس البشرية وهي مخالفة واضحة وصريحة لحقوق الانسان، وجرائم الارهاب يمكن تحديدها بضرب المدنيين الابرياء والاهداف المدنية وحرق القرى ومصادر الرزق العام والخدمات واماكن العبادة المختلفة وهي ايضا جرائم دولية لا تسقط بسبب التقادم الزمني، ومن خلال ما طرحناه يمكن استنتاج العوامل والاسباب التي تؤدي الى مثل هذه السلوكيات الخطرة في المجتمعات وهي[5]:

1- الجهل بين الافراد والجماعات وحتى قيادة الدولة التي تمارس ارهاب الدولة.
2- الفقر والبطالة التي يعاني منها الناس واحيانا التعمد من قبل الدولة في خلق هذه الحالة بهدف ابادة الجنس البشري للتخلص من عرق او جماعة معينة غير موالية للنظام السياسي القائم.
3- الظلم والعدوان واستعمال القسوة ضد البشر وخصوصا في الانظمة الدكتاتورية التي تصادر حقوق الانسان الاساسية.
4- مطلب تحقيق المصير الذي يواجه دائما الرفض من قبل الانظمة السياسية المنغلقة.
5- فقدان النظام المؤسساتي في اساليب الحكم وغياب الطابع المدني.

وكذلك فان طرق المعالجة والمكافحة للتعصب والتطرف والارهاب تكمن في كل ماهو نقيض الفقرات الخمسة انفا يضاف اليها ضرورة وجود تعاون مجتمعي دولي واقامة اسس الحكم الديمقراطي وحكم الاغلبية من خلال مؤسسات دستورية وقياك دولة القانون اضافة الى احترام حقوق الانسان الاساسية وحمايتها وضمانتها، واشاعة حرية التفكير والوقوف ضد سياسية التمييز الطائفي وضرورة ايجاد قواعد للتداول السلمي للسلطة وفقا للدستور وطبقا للالتزامات الدولية[9].

**الفصل الثاني**

**أثر المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف**

إن السؤال الذي يجب أن نطرحه هنا قبل الخوض في أثر المدرسة في مقاومة الإرهاب والعنف والتطرف هو هل المدرسة معدة فعلاً لأداء هذا العمل؟ وبمعنى آخر هل المدرسة الآن في وضع يمكنها من أن تؤدي أثرها الفعال في تنفيذ إستراتيجية تقزيم الإرادة الإجرامية لدى أفرادها.

يمكن القول إن المدرسة يجب أن تتحمل الدور المناط بها في تقليل الإرادة الإجرامية لدى أفراد المجتمع حيث إن الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بالتربية والتعليم إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار ويمثل النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تؤدي عملاً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره حيث يعتقد الوظيفيون أن للنظام التربوي وظيفة مهمة في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى آخر.

أن المجتمع يستطيع البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة من التجانس والتكامل والنظام التربوي في المجتمع متمثلاً في المدرسة يعد أحد الركائز المهمة في دعم واستقرار مثل هذا التجانس وذلك بغرسه في الطفل منذ البداية الأولى للمدرسة قيم ومعايير المجتمع الضرورية لإحداث عملية التكامل الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي اذ أن مهمة النظام التربوي في المجتمع هي دمج الأفراد في المجتمع وهو ما يطلق عليه مفهوم التضامن الاجتماعي فإنه من خلال العملية التربوية فإن أفراد المجتمع يتشربون القيم الاجتماعية الإيجابية التي تغرس في نفوسهم قيم الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية التي تخلق التماثل الاجتماعي الضروري للمحافظة على بقاء الأمن والاستقرار في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن التعليم يؤدي عملاً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله والتي تنعكس بالضرورة على مكتسبات الوطن الأمنية اليوسف هـ ومن هذا المنطلق فسوف يتم توضيح الدور الأمني للمدرسة في مكافحة سلوك العنف والإرهاب والتطرف

من خلال الدور الإيجابي الذي تؤديه المدرسة في تفعيل آليات الضبط في المجتمع إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع العراقي في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة تتجاوز حدود التعليم في نمطيته التقليدية وتفرض على النسق التربوي الاضطلاع بدور أكثر أهمية في تشريب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع اذ إن النسق التربوي في الوقت الحاضر أصبح يعاني من الكثير من الضغوط بسبب قصوره عن أداء بعض الأدوار المناطة به مما يتطلب إعادة النظر فيه بعقلية انفتاحية لا ترفض القديم كله ولا تقبل الجديد كله دون دراسة وتمحيص.

**وترى الباحثة أن الرؤية المستقبلية للدور الأمني للمدرسة في مكافحة العنف والإرهاب والتطرف يجب أن تنطلق من الجوانب الآتية**

1- في ظل تعقد الحياة وازدياد عدد سكان المدن أصبح ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى تضافر جهود كل أفراد المجتمع للوقاية من الجريمة وضبط السلوك المنحرف حيث إن رجل الأمن لا يستطيع وحده القيام بهذا الدور دون تضافر جهود جميع أفراد المجتمع لذا يصبح لازماً على المجتمع بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية تنشئة أفراده تنشئة أسرية واجتماعية ومعرفية وثقافية وحضارية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يقومون على حماية حقوق أفراد المجتمع ولا يمكن الوصول إلى هذه التنشئة الأمنية إلا من خلال تعميق الحوار والانفتاح الفعال بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية من خلال مناقشة المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع ووضع تصورات وخطط وإستراتيجيات مشتركة بين المؤسسات التربوية والأمنية لمواجهتها والحد منها.

2- إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور مؤسسات التربية في الوقاية من الجريمة والانحراف ولعل من المستغرب انعدام أية برامج حول الوقاية من الجريمة حتى في الكليات العسكرية على رغم وجود كم هائل من برامج الوقاية المطبقة في الكثير من الدول.

3- ربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع المحلي وعدم قصر نشاطها داخل أروقة المدرسة فقط ويمكن تفعيل ذلك عن طريق إنشاء مجلس يسمى المجلس الأمني للوقاية من الجريمة والانحراف ويتكون هذا المجلس من عدد من أفراد المجتمع المحلي بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء الجهاز الفني والإداري في المدرسة مع مجموعة من رجال الأمن وتكون مهمة هذا المجلس توعية أفراد المجتمع المحلي بمخاطر الجريمة والانحراف وعقد اللقاءات والندوات لمناقشة مشكلات الحي ومحاولة التعاون الفاعل للقضاء عليها وطرح الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليصها ورفع التوصيات لصانعي القرار لتفعيلها.

**المـــصـــــادر**


1- إمام حسنين عطا الله، الإرهاب البنيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية 2004.

2- زكور يونس، الإرهاب مقاربة للمفهوم من خلال الفقه والقانون. مشروع نهاية الدراسة، تحت إشراف د. سعيد خمري، الكلية المتعددة التخصصات آسفي، 2006، الانترنت.

3- نفس المرجع السابق.

4- فرانسوا بورجا، ترجمة د. لورين زكري، الإسلام السياسي صوت الجنوب، مطبعة النجاح الجديدة ط1، 1994.

5- إمام حسنين عطا الله، مرجع سابق.

6- زكور يونس، مرجع سابق.

7- مهدي محمد مجيد عبد الله،جريدة الاتحاد، http://www.alitthad.com/paper.php

8- الدكتور خليل الحيدري، دور المدرسة في مكافحة الارهاب//الانترنت.

9- file:///D:/ارهاب/أكاديميون مؤسسات التعليم العالي تتحمل المسؤولية الأكبر في مواجهة التطرف جريدة الرأي.